مهارف

الولايات المتحدة:

تاريخ الهيمنة على الأمم المتحدة

الولايات المتحدة: تاريخ الهيمنة على الأمم المتحدة

ترجمة بتصرف: فرح عصام

منـذ السـابع مـن أكتوبـر/ تشـرين الأوّل حتّـى تاريـخ نشـر هـذه المقالـة، اسـتخدمت الولايـات المتحـدة حـقّ النقـض داخـل مجلـس الأمـن مرّتيـن لتعطيـل قـرارات وقـف إطـلاق النـار في غـزة. لكـنّ النقـض الأميركـي في قـرارات مجلـس الأمـن لا يتعـدى كونـه اسـتراتيجيّة إلهـاء عـن الطريقـة الفعليّـة التـي سـيطرت بهـا الولايـات المتحـدة على الأمـم المتحـدة عبـر إعـادة التفسـير القانونيـة لقراراتهـا عشـية حـرب الخليـج الأولـى عـام 1991، انطلاقًـا من وعيهـا المتزايـد بنفسـها كإمبراطوريّة جديـدة تتسـيّد العالـم، حيـث بـدأت تختـرق دول العالـم الثالـث والأول على حـد سـواء بإعـادة تنظيـم شـؤونها الاقتصاديـة والسياسـية الداخليـة وسـحق أي قـوى للتغييـر الاجتماعـي فيهـا.

انتهـى مؤتمـر سـان فرانسيسـكو بشـكلٍ لائـق بحفـلٍ ختامـي نظّمـه نيلسـون روكفلـر في «نـادي يخـوت سـان فرانسـيس»، تميَّـز بظهـور الفنانـة كارمـن ميرانـدا «القنبلـة البرازيليّـة». ثـمَّ أُتبـعَ ظهورهـا باسـتعراضٍ ختامـي صُمّـم بشـكل رائـعٍ في دار الأوبـرا، بكشّـافاتٍ تُلقـي بإنارتهـا الوهّاجـة على ديكـوراتٍ مـن الدّعامـاتِ المسـرحيّة الخلابـة بدرجـاتٍ متباينـة مـن اللـون الأزرق، وخريطـةِ جلـوسٍ لمتابعـة حركـةِ المندوبيـن وتدريبـات لـكل واحـدٍ مـن التوقيعـاتِ على الميثـاق في حجـرةٍ تـوارت عـن الأنظـار خلـفَ المنصّـة، ومنـاورات عاجلـة لمنـع الأرجنتنيـن مـن تصـدّر العـرض الأبجـديّ للموقّعيـن. مـا إن انتهَـى الاسـتعراض «حتّـى أخـذَ الحـراسُ الميثـاقَ إلـى طابـقٍ علـويّ ثـمّ وضعـوه في خزنـةٍ بـوزنِ 75 باونـد عازلـة للرصـاص». نُقلـت هـذه الأمانـة الثمينـة على متـنِ طائرةٍ عسـكريّة خاصّـةٍ وقَـد غلّفتهـا مظليّـة هبـوطٍ تلافيًـا لحـدوث مكـروه، ثـمّ حلّقـت باتّجـاه واشـنطن تصحبُهـا شـخصيّة مرموقـة هـو ألجِـر هيـس الأميـن العـام لمؤتمـر سـان فرانسيسـكو. ظنًّـا منـه أنَّ حفـلَ اسـتقبال لائـقٍ سـيكونُ بانتظـاره عنـدَ تسـليم الأمانـةِ للبيـت الأبيـض، فوجـئ هيـس عندمـا وجـد الرئيـس يسـترخي بقميصـهِ ذي الكُميـن، وفي يـدهِ جرعـةُ مـن ويسـكي البوربـون دونمـا اكتـراثٍ لعظمـةِ الميثـاق الجديـد الـذي يتوسّـد صندوقًـا مـن الفـولاذِ المحمـيّ بقفـلٍ توافقـيّ.

لـم تكـن نتائـج المؤتمـر أقـلّ رمزيّـةً مـن هـذا المشـهد؛ فبينمـا قضـى أعضـاء مجلـس الشـيوخ الأميركـي على عصبـة الأمـم، بـدأوا يهنّئـون بعضهـم بعضًـا بالأمـم المتحـدّة في نشـوةٍ غامـرةٍ داخـل مبنـى الكابيتـول هيـل. سـرّع المشـرّعون المجتمعـونَ مـن عمليّـة المصادقـة على الميثـاقِ في اسـتعجالٍ يـكاد يكـون مخزيًـا. اعترضـت على الميثـاق دولتـانِ فحسـب – فمـن بيـنِ التسـعة وأربعيـنَ موقّعًـا على الميثـاق وحدهمـا نيكاراغـوا والسـلفادور توقّعتـا مـا سـيحدث. في حيـن أدلـى السـيناتور فاندنبـرغ الـذي يعـدُّ نفسـه بجـدارةٍ أحـد مهندسـي النجـاح في دار الأوبـرا بخطـابٍ حماسـيّ قائـلًا «إننـي مسـتعدٌّ لمواصلـةِ هـذه المغامـرةِ الرائعـة ولا أجدُ سـبيلًا سـواها. إننـي مؤمنٌ بـأنَّ بركتهـا سـتحلُّ على الأرض...الـخ». مـا أتـاح للنـاسِ القـولُ بـأنَّ بعـض الموقّعيـن «يقولـونَ مـا لا يفعلـون حتّـى في أثنـاء توقيعهـم على الاتّفـاق». غيـر «أننـي أجيـب بأنّـه كلّمـا كنّـا أقـرب إلـى الحـقّ في مواجهـةِ هكـذا اتهـامٍ بغيـضٍ كانـت الحاجـةُ أكبـرَ إلـى النمـطِ الجديـد الـذي يعـدُ باسـتئصالِ شـأفة هـذه التيّـارات الشّـريرة...كلّما اقتربنـا مـن الحـقّ ازدادت الحاجـةُ لاسـتنهاض الحريّـات التـي يتبصّرهـا ميثـاق سـان فرانسيسـكو». مـا مـن تجسـيدٍ أفضـل مـن المذكـور أعـلاه يمكـن أن يلخّـص طبـع النفـاق الـذي سـيدمغُ الأمـم المتحـدّة: كلّمـا غالـت قواتـه المهيمنـة في وحشـيّتها وكلبيّتهـا كان ضروريّـا اسـتنهاض واسـتبصار مبادئـه السـامية. أمّـا مصيـر سـتاتينيوس الـذي تخلّـص منـه ترومـان بشـكلٍ غيـر رسـميّ في غضـون أيـام على إتمـام مهمّتـه في سـان فرانسيسـكو، فـكان أوضـح مؤشّـرٍ على المكانـةِ الفعليّـة التـي مُنحـت للأمـم المتحـدة في ظـل التخطيطـات الأميركيّـة الكبـرى في قـادم السـنوات. فعلـى مـدار الحـرب الباردة سـارت الاسـتراتيجية الأميركيّـة العالميّـة على الخطـوط التـي رسـمها ديـن أتشيسـون.

ينتشـي كتـاب سـتيفن شـليزنجر بعنـوان «قانـون الخلـق: تأسـيس الأمـم المتحـدة» بـأنَّ تأسـيس الأمـم المتحـدة كان منـذ البدايـة مشـروعًا للولايـات المتحـدة، ابتدعتـه وزارة الخارجيّـة الأميركيّـة، قـادهُ باحتـرافٍ اثنـان مـن الرؤسـاء العمليّـن، وكانـت تدفعهُ القـوّة الأميركيّـة. وهو لا يخفـي حقيقة أنَّ «سـتاتينيوس أشـرف» أثنـاء مكوثـه في سـان فرانسيسـكو «على مشـروعٍ كانـت تهيمـنُ عليـهِ بـلاده وتقولبـه سـلفًا». وعلى حـدّ قولـه فقـد تمخّضـت النتيجـة عـن إنجـاز مذهـل؛ «بالنسـبة إلـى بلـدٍ يحـقّ لـه الفخـرُ بإنجازاتـه غيـر المحـدودة فـإنَّ هـذا الإنجـاز الفريـد ينبغـي أن يتصـدَّر لائحتـه المهيبـة دائمًـا» بينمـا يتعيّـن على بقيّـة البشـريّة الشـعورُ بالعرفـانِ للأميركيّيـن لأنهّـم تفضّلـوا بـه. يهتـف شـليزنجر» قـد يتضـح في نهايـة المطـاف أنَّ الأمـم المتحـدة هـي الهديّـة الأكثـر وهجًـا التـي منحتهـا الولايـات المتحـدة للعالـم». فهـل هـذه الرؤيـة التلطيفيّـة المتمثلـة في الهديّـة الأسـمى التـي قدّمتهـا أمريـكا للبشـرية نتيجـة لسـيطرتِها عليهـا واقعيّـة مـن منظـور تاريخـي؟

أجندة أكثر تقدمًا.

بالنظـر إلـى حقيقـة مفادُهـا أنَّ التصميـم الروزفيلتـيّ للأمـم المتحـدة كان قـد كفـل الهيمنـة الأميركيّـة على سياسـات العالـم الرأسـمالي (مـع الحصانـة التـي قدّمهـا حـقّ النقـض للاتحـاد السـوفييتي)، قـد يبـدو غريبًـا بـأن يجـد القـادة الأميركييـن أنَّ المنظّمـةَ غيـر كافيـةٍ كأداة رئيسـيّة لتحقيـق الهيمنـة الأميركيّـة. ويمكننـا أن نجـد دليـلا آخـر على صحّـة هـذا الافتـراض في ملاحظات أتشيسـون حـول المنظمـة الدوليـة، فقـد زعـم بـأنَّ الأمـم المتحـدة فكـرةٌ تنتمي إلـى القرن التّاسـع عشـر. هـذه مبالغـةٌ بالتأكيـد، لكنَّـه أرادَ القـول بـأنَّ التصـوّر ينتمـي إلـى مرحلـةٍ سـبقت الهيمنـة الأميركيـة.

كان المسـوّغ الرّسـمي لوجـود الأمـم المتحـدة، مثـل عصبـة الأمـم التـي سـبقتها هـو وضـع حـدٍّ لحـروب القـوى العظمـى في أوسـاط الـدول الرأسـمالية عبـر سـنّ عـدد مـن قواعـدِ العمـل الجماعـي لإنهائهـا. وبالنّسـبة إلـى البريطانييـن وغيرهـم مـن القـوى التـي شـاركت في سـنوات الحربيـن العالميّتيـن كان هـذا المبـدأ مثيـرًا للإعجـاب. كانـت لنـدن بحلـول ذلـك الوقـت قـد حصلـت على مـا تريـد وأكثـر في أنحـاءِ العالـم، حيـث لبّـى مصالحهـا الالتـزام بالقانونيّـة الليبراليّـة التـي تجسّـدت في عصبـة الأمـم وجُعلـت أساسـا لفقهـا القانونـي. وقـد ظلّـت هـذه القانونيّـة الليبراليّـة في صميـم تصـوّر روزفيلـت للأمـم المتحـدة، على الرغـم مـن تعديـل الرئيـس ويلسـون بضمـان حـق تقريـر المصيـر الـذي سـاهم في تفكيـك الإمبراطوريّـات البريطانيّـة والأوروبيّـة الأخـرى.

غيـر أنَّ مهمّـة الأمـن الجماعـي التـي تمثّلـت في الدفـاع عـن الوضـع القائـم ضـدَّ القـوى الرجعيّـة لـم تكـن ذات أهميّـة تحـت الهيمنـة الأميركيّـة لسـبب بسـيط: هـو أن أمريـكا، على عكـس بريطانيا، قـد حـازت كل المـوارد اللازمـة لفـرض سـيطرة القطـب الواحـد على القـوى الرأسـمالية الأخـرى كافّـة في غـرب أوروبّـا وشـرق آسـيا. بهـذا المعنـى كان أتشيسـون محقًّـا، فقـد كان مبـدأ الأمـن الجماعـي قديـم الطـراز وزائـدًا عـن الحاجـة تحـت الهيمنـة الأميركيّـة. لأنـه انبـرى يعالـج أكثـر المشـكلات اسـتعصاءً لعالـم المركزيّـة الأوروبيّـة الـذي سـبق الهيمنـة الأميركيّـة.

بطبيعـة الحـال، لكـي تلعـب الولايـات المتحـدة دور الوصـي والحـارس للنـواةِ بأكملهـا، فـلا بـدَّ مـن تسـليح الدّولـة الأميركيّـة على أسـاس دائـم. وقـد بـدا ذلـك الإجـراء في المقابـل كمـا لـو أنَّـه سيسـاعد في حـلّ المشـكلات الصعبـة للاقتصـاد السياسـي المحلـيّ. وبنـاءً على مـا سـبق فلـم تكـن الأمـم المتحـدة فائضـةً عـن الحاجـة فحسـب، كأداةٍ لضمـان الاسـتقرار الداخلـي في أوسـاط المراكـز الرأسـمالية الرئيسـة. بـل إنهـا مـن المنظـور الأتشيسـونيّ كانـت أسـوأ مـن ذلك، لأنهـا قدَّمت

مبـدأ قانونيًـا لـم يكـن مفيـدًا في أفضـل الأحـوال ألا وهـو السـيادة القوميـة المطلقـة للـدول. وقـد كان هـذا مـرّة أخـرى مبـدأ متناغمًـا مـع العهـد البريطانـي أكثـر منـه مـع الإمبرياليّـة الأميركيّـة. فلـم يحـدث أبـدًا أن حـاز البريطانيـون القـدرة على إعـادة تشـكيل الترتيبـات الداخليـة للـدول الرأسـمالية بالإكـراه. كان اختصاصهـم هـو الاسـتيلاء على المجتمعـات المـا قبـل رأسـمالية وإعـادة تشـكيلها وهزيمـة القـوى التقليديّـة للمقاومـة داخلهـا. لـذا فـإنَّ مبـدأ الحـق المطلـق للـدول ومبـدأ عـدم التدخّـل كانـا مقبوليـن بالكامـل للبريطانييـن بمجـرّد أن يصـل حـدود إمبراطوريّتهـم. واشـنطن كانـت لديهـا أجنـدة مختلفـة وأكثـر تقدمّـا: أوَّلا، اختـراق الـدول الرأسـمالية القائمـة وإعـادة تنظيـم ترتيباتهـا الداخليـة بحيـث تلائـم الأهـداف الأميركيّـة، والثانـي هـو هزيمـة أي قـوى اجتماعيـة داخلهـا ترفـض المسـار الأميركـيّ للحداثـة ليـس لأنهـا قـد تكـون قـوى تقليديـة ولكـن لأن لديهـا حداثـة بديلـة.

لـم يعالـج نظـام الأمـم المتحـدة ببسـاطة هـذه القضايـا التـي كانـت جـدّ مركزيّـة لواشـنطن. ذلـك أنّـه قـدّم دفاعًـا نظريًـا ضـد التدخـل الأميركـي في تركيـزه على مبـدأ السـيادة القوميـة. نتيجـةَ لذلـك، فقـد كان النظـام القانونـي السياسـي للأمـم المتحـدة عقبـةً مرهقـةً إلـى حدّ كبير لأنشـطة مـا بعـد الحـرب الأميركيّـة، مـا دفـع بجـزء كبيـر مـن أعمالهـا في تغييـر أنظمـة الحكـم الداخليـة لأن تتـم سـرًّا. سـرعانَ مـا تعامـل مبـدأ أتشيسـون القائـم على توحيـد عالـم السـوق الحـر ضـد كل أشـكال المقاومـة للأسـلوب الأمريكـي في تنظيـم الحيـاة الحديثـة - والمبـرّزة بـ «الشـيوعيّة»- مـع أسـاليب الصياغـة التـي وضعهـا ميثـاق الأمـم المتحـدة. ومـع تزايـد الخطـر السـوفياتي، حـوّل المبـدأ اثنيـن مـن المراكـز الرأسـمالية الرئيسـة في أوراسـيا المتمثلـة في أوروبـا الغربيـة واليابـان إلـى شـبه محميّـات أميركيـة - مـا أتـاح لواشـنطن إعـادة بنـاء ألمانيـا واليابـان كمراكـز صناعيّـة لهـذه المناطـق دون الخشـية مـن أنّهـا قـد تطـوّر مـرة أخـرى اسـتراتيجيات جيوسياسـيّة تعيـد تنظيـم مناطقهـا كمناطـق معاديـة للولايـات المتحـدة. بالتبعيـة، فقـد كان شـلّ نظـام الأمـم المتحـدة بالمكانـة الرمزيـة البـارزة التـي مُنحـت للاتحـاد السـوفياتي مكونـا ضروريـا في السـيادة الأرتشيسـونيّة.

ما بعد السقوط

كانـت حـرب الخليـج الأولـى 1991 بمثابـة خيبـة أمـل مـن نظـام الأمـم المتحـدة في حقبـة مـا بعـد الحـرب البـاردة مثلمـا كانـت كوريـا خيبـة أمـل عنـد بدايتـه. بانتهـاكِ مبـدأ السـيادة القوميّـة غيـر المشـروطة، مكّـن غـزو صـدّام حسـين للكويـت الولايـات المتحـدة مـن اسـتغلال الأمـم المتحـدة لأقصـى حـدّ بهـدف إثبـاتِ المـدى الجديـد للسـيادة الأميركيّـة مـع بدايـة انهيـار الاتحـاد

السوفياتي. مع الغزو العراقيّ، كان استغلال الولايات المتحدة للأمم المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة يقتضي انتهاء العمل بمبدأ سيادة الدول أكثر من أي وقت مضى. نصَّ ذلك المبدأ على أن الدول حرة في تنظيم شؤونها الاقتصادية والسياسية على النحو الذي تريد، بينما تعتمد الموارد الربحية للأعمال التجارية الأميركية (والأوروبية حتى، لا سيما البريطانية) بشكل حاسم على الترتيبات الداخلية في الدول الأخرى بحيث توفّر حريّة غير مقيّدة للشركات المالية الخارجية، وحقوقا غير مقيّدة للشركات الأجنبية بحيث تستحوذ على الشواغل الداخلية [كأنظمة الرعاية الصحيّة وغيرها] وحماية غير مقيّدة للريوع الاحتكارية على الملكيات الفكرية. وميثاق الأمم المتحدة بالتأكيد لا يضمن أيا من هذا: نظريًا فهو بالتأكيد يعمل ضدّه.

هكذا خلال عقد 1990 سعى كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى إعادة العمل على الخطاب التقليدي للأمم المتحدة، مجادلين بأن السيادة لم تكن غير مشروطة بل ينبغي أن يُنظر إليها كرخصة قابلةٍ للإزالة يكفلها «المجتمع الدولي» للدول، حيث يتم منحها أو سحبها بحسب استساغة النظام الحاكم لهذه الدولة من عدمه. في حال فشلت الدول في ملاقاة المعايير الدولية المناسبة فإنَّ الحصار أو الغزو مكفولان ضدّها. في بناء هذه المراجعة التي جُيِّش من أجلها الخبراء القانونيّون والديبلوماسيّون، تمكّنت واشنطن (وحتّى لندن) من الاعتماد على أساساتٍ أخرى من بنودِ الأمم المتحدة للحصول على نتائج جيّدة. كان المخزون الانتقائي نفسه للميثاق بتوليفته غير المتجانسة من البنود المتناقضة يقدّم ترياقا جاهزًا لأي إصرار مهما بدا ضئيلًا على السيادة القومية. ولأنَّ الميثاق أيضًا كانَ بيانًا مدويًا لحقوق الإنسان العالمية، فقد أضفى ذلك الشرعية على «الإنسانية العسكرية» الجديدة للدفاع عنها. في البلقان مثلا، كان يمكن لحلف شمال الأطلسيّ أن يشنّ الحرب باسم حقوق الإنسان والسوق الحرّة في آن معا بتبريكاتٍ من الأمين العام للأمم المتحدة، وخدماتِ دعم المستهلك التي يُديرها مجلس الأمن. في العقد 1990، بدا وأنَّ من الممكن إعادة إحياء رؤية روزفلت الأصلية للأمم المتحدة كأداةٍ للقوّة العالمية الأميركيّة بما يفوق توقّعاته حتّى بما أنَّ روسيا أيضا يمكن أن تُعدَّ من ضمن الدول التي تحتاج الإعالة بطريقةٍ لم يكن له أن يتصوّرها في يالطا حيث عقد مؤتمر عام 1945.

لكن حتّى هذا التغيير لم يكن كافيًا لإقناع الرؤساء المتعاقبين بالاعتماد على الأمم المتحدة كأداتهم لفرض الهيمنة. وظلّ البيت الأبيض ملتزمًا بنموذج السيادة الذي نظّمه عبر تحالفات أمنيّة في أرجاء المركز والهوامش والذي يبُقي الدول الرأسمالية الكبرى الأخرى معتمدةً في أمنها على الولايات المتحدة. مع ذلك، فقد قُلبت جيوسياسيّات أرتشيسون القائمة على «الاحتواء» تحت حكم إدارة بوش رأسًا على عقب، فقد لجأ نحو الدفع بقوة الولايات المتحدة

إلى المواجهة مع المنطقة الممتدة من شرق المتوسط التي تمر بالخليج، ومنه إلى منطقة وسط آسيا ثم الحدود الصينية الغربية. تولّد هذه المنطقة المضطربة التوتّرات لكل القوى الأوراسية الرئيسة. كما أنها تحتوي مخزونات للطاقة التي يحتاجونها جميعًا باستثناء روسيا. بسيطرتها على هذه المنطقة، بإمكان واشنطن أن تأمل باكتسابِ تأثيرٍ يتجاوز السيادة التي تمتّعت بها خلال حرب الباردة، يشمل حتى منافسينَ مثل موسكو وبكين. في ضوء ذلك، فإنَّ الانقسام العالمي الجديد حول «الإرهاب» يقدَّم تأسيسا أقوى بكثير للنزعة التدخليّة الواسعة النطاق عن أي صيغةٍ قانونية يمكن أن توفّرها الأمانة العامة للأمم المتحدة مهما كانت حسنة النوايا.

وإن تحقق هذا الاحتمال، سيتم تضمين الأمم المتحدة في إطار عمل الهيمنة الأميركيّة بوصفها آلة مساعدة مرة أخرى، كما كان الحالُ وقتَ الحرب الباردة، لكن هذه المرة مع أربعة أعضاء دائمين في مجلس الأمن خاضعين بحزم للتوجيهات الأميركية في محرّك رائع للدكتاتورية العالمية. لئن شعرت واشنطن بالإحباط، سيكون بوسعها على الأقل التأكّد من أنَّه لا مجال لأن تستخدم أي قوة أخرى الأمم المتحدة كأداةٍ فعّالة لضبط الغرائز الافتراسية للولايات المتحدة وصديقتها البريطانيّة. لكثيرٍ من السنوات،كانت الولايات المتحدة هي الوحيدةُ التي استخدمت حقّ النقض في مجلس الأمن.

كانت النزعة الانفرادية لإدارة بوش تمثل إعادة إحياءٍ لبنية الانقسام العالمية بين الأعداء والحلفاء، بمجموعةٍ جديدةٍ من الترتيبات القائمة على التحالفات الأمنية والترتيبات الإسناديّة الموسّعة المطابقة لها. بالنسبة إلى الحلفاء الذين اعتادوا على أعراف التسعينات من القرن الماضي، كان ذلك بمثابة صدمة. في أعقاب أكثر الحروب الأميركيّة وقاحةً في انتهاكِ ميثاق الأمم المتحدة ألا وهو غزو العراق عام 2003، لوّحت كل يدٍ كانت في مجلس الأمن -بعضها بحماسةٍ بينما كان بعضها الآخرُ أكثر استحياءً- بتأييد السلطة العميلة التي نصّبها الغزاة مُصادقين على غزوها.

هزَّت جماعات المقاومة العراقية التي تمكّنت ليس فقط من ضرب الاحتلالين الأمريكي والبريطاني، بل معاونيهم في الأمم المتحدة أيضا أركان ثقة «المجتمع الدولي» بالقوّة المهيمنة. بل إنَّ أمينها العام كوفي عنان قد تأثر عندما قال للعالم بأنَّ «على المرء أن يتوخّى الحذر بعدم الخلط بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة»، كما لو أنَّ خطأ من ذلك النوع يمكن أن يكون قد حدث تحت ولايته. لكن المؤشرات شحيحة على إمكانية حدوث تغيير داخل الأمم المتحدة. إنَّ أي إصلاح حقيقيّ ربّما سيتطلّب - كما يشير دانيلو زولو، أحد أشدّ المنتقدين لمجلس الأمن حدّة - انسحاب بلد أوعدة بلدانٍ من دول العالم الثالث

مـن المنظّمـة لإرغـام حـدوث تغييـر في توليفـة مجلـس الأمـن، وحـدوث انتقـالٍ صريـحٍ للسـلطة للجمعيّـة العامّـة. فقـط هـذا النـوع مـن الصدمـة يمكـن أن يحطّـم التسـوية المصفّحة التـي وُضعت في 1945. لكـن تكفينـا لمحـة مـن القيـادات الفاسـدة أو المذعنـة في أكثـر الـدول المرشـحة لكـي نـرى كـم هـو طوبـوي هـذا الاحتمـال.

رابط المقال الأصلي:

https://www.versobooks.com/en-gb/blogs/news/us-un